غير مختلف وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق 1 في الضلال والهدى فلو لم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفا وهي أشد أنواع الإختلاف وا أعلم فصل في القول عند تعارض الآي 2 .

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرابيني 3 إذا تعارضت الآي وتعذر فيها الترتيب والجمع 4 طلب التاريخ وترك المتقدم منهما بالمتأخر ويكون ذلك نسخا له وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين علم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها .

قال ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تعريان عن هذين الوصفين .

وذكروا عند التعارض مرجحات .

الأول تقديم المكي على المدني وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى ا عليه وسلّم بعد عوده إلى مكة والمدنية قبلها فيقدم الحكم بالآية المدنية على المكية في التخصيص والتقديم إذ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة .

الثاني أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة والآخر على غالب